لمحة عامة

حققت بلدان عديدة من الجنوب في الأعوام الماضية تقدّمًا شاملاً في التنمية البشرية في تطوّر يبعث على الأمل أهّل تلك البلدان لدخول الساحة العالمية، في ظاهرة تستحق تسمية «نهضة الجنوب». وإذ تتعالى من الجنوب أصوات تطالب بأطر للحكم الدولي تتأسس على مبادئ الديمقراطية والمساواة والتمثيل الشامل للجميع، يشهد العالم مزيدًا من التنوّع في الصوت وفي النفوذ يخالف المبادئ التي استرشد بها صانعو السياسات وبُنيت عليها المؤسسات في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي خطوة هامة أيضًا، تُعيد بلدان نامية كثيرة النظر في مفاهيم تحقيق التنمية البشرية. فنهضة الجنوب لم تكن نتيجة للتمسك بمجموعة جاهزة من وصفات السياسات العامة، بل نتيجة لوضع سياسات عملية انطلاقًا من الظروف والفرص المحلية، سياسات هي وليدة الاقتناع بضرورة تفعيل دور الدولة في التنمية، والإصرار على النهوض بالتنمية البشرية، ودعم التعليم والرعاية الاجتماعية، والانفتاح على التجارة والابتكار. ولتحقيق التقدّم في المستقبل، سيكون على صانعي السياسات توجيه الاهتمام اللازم لقضايا المساواة، والاستماع إلى صوت الجميع، والمساءلة، ومعالجة المخاطر البيئية، ومواكبة التغيّرات الديمغرافية.

وعلى مدى العقود الماضية سجلت بلدان من مختلف أنحاء العالم تقاربًا في مستويات التنمية البشرية، حسبما يظهره دليل التنمية البشرية، وهو مقياس مركب يضمّ مؤشرات موزّعة على ثلاثة أبعاد هي: طول العمر، ومستوى التحصيل العلمي، والقدرة على التحكم بالموارد من أجل عيش حياة لائقة وكريمة. وقد سجلت مختلف مجموعات البلدان والمناطق تحسّنًا في جميع عناصر دليل التنمية البشرية، وجرى التقدّم بسرعة لافتة في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة والبلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة. ومع هذا التقدّم يمكن القول إن العالم يتجه أكثر فأكثر نحو تحقيق المساواة. غير أن فوارق كبيرة في تجربة التنمية البشرية تستتر وراء المتوسطات المسجلة، إذ بقيت التباينات كبيرة ضمن البلد الواحد سواء أكان في بلدان الشمال أم في بلدان الجنوب، واتسعت الفوارق في الدخل داخل البلدان وفيما بينها.

ومع أن معظم البلدان النامية أبلت بلاءً حسنًا، سجلت بلدان عديدة أداءً مميزًا يليق بتعبير «نهضة الجنوب». وإذا كان التقدّم السريع قد تركز في بعض البلدان الكبرى مثل إندونيسيا، والبرازيل، وتركيا، وجنوب أفريقيا، والصين، والهند، فهذا لا ينفي حدوث تقدّم ملحوظ أيضًا في بلدان أصغر حجمًا، مثل بنغلاديش، وتونس، ورواندا، وشيلي، وغانا، وموريشيوس.

ونهضة الجنوب حدثت بسرعة وعلى نطاق لم يسبق لهما مثيل. فالازدهار الاقتصادي في الصين والهند، مثلاً، بدأ في بلدين يبلغ عدد سكان كل منهما مليار نسمة، وفي أقل من ثلاثين عامًا تمكن البَلَدان من مضاعفة نصيب الفرد من الإنتاج، وكان لهذه القوة الاقتصادية أثر على عدد من السكان يفوق بكثير دائرة تأثير الثورة الصناعية[1]. وبحلول عام 2050، من المتوقع أن يبلغ مجموع الإنتاج في البرازيل والصين والهند فقط، نسبة 40 في المائة من الإنتاج العالمي بمعادل القوة الشرائية.

وفي زمن عدم اليقين، تقود بلدان الجنوب النمو الاقتصادي العالمي، وتسهم في نهوض الاقتصاد في بلدان نامية أخرى، وفي الحد من الفقر، وفي زيادة الثروة. غير أن هذه البلدان لا تزال تواجه تحديات كبيرة، وهي موطن للكثير من فقراء العالم. وقد أثبتت قدرتها على الاستفادة من العولمة، واعتماد سياسات عملية، فاستطاعت بتوجيه الاهتمام نحو التنمية البشرية أن تطلق الفرص الكامنة في اقتصاداتها.

عالم يتغيّر: الجنوب في قلب العالم

يبدو العالم للناظر إليه من الخارج منقسمًا إلى عالمين: جنوب يعيش زمن نهضة، تتجلى مظاهرها في الصين والهند، حيث التقدّم في التنمية البشرية، والنمو القوي، وآفاق مشجعة للحد من الفقر؛ وشمال يعيش زمن أزمة، حيث اللجوء إلى سياسات التقشف، وغياب النمو الاقتصادي يسبّب ضائقة على ملايين العاطلين عن العمل والمحرومين من الفوائد بسبب الضغوط الجسيمة التي يفرضها هذا الوضع على العقود الاجتماعية.

وفي العالم اليوم العديد من المشاكل المتأصلة التي لا تميّز بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال، وأهمها اتساع الفوارق في الكثير من البلدان المتقدّمة منها والنامية، وهذه المشاكل تهدّد بإعاقة النهوض الشامل وبتقويض استدامة التقدّم في المستقبل، وتضعف جهود الحد من الفقر، وتطرح تحدّيات كبيرة على صعيد البيئة.

وتقرير التنمية البشرية لعام 2013، إذ يركز على نهضة الجنوب وتأثيرها على التنمية البشرية، يتناول أيضًا التغيّر الذي يشهده العالم، ومعظمه نتيجة لهذه النهضة. ويتطرق التقرير إلى الإنجازات المحققة والتحديات الناشئة، وبعضها نتيجة لهذا النجاح، وما يتيحه من فرص لبناء نظام للحكم العالمي والإقليمي يمثل الجميع.

بلدان الجنوب لا تستغني عن بلدان الشمال، والعكس صحيح

وقصة نهضة الجنوب قصة تحمل على الأمل، وتدعو إلى الحذر في آن. فبلدان الجنوب لا تستغني عن بلدان الشمال، والعكس صحيح أيضًا، ولاسيّما في ظل الترابط المتزايد بين مختلف أنحاء العالم. وقد شهدت الأعوام الماضية، توجهًا جديدًا في الإنتاج العالمي، مع زيادة الإنتاج المخصص للتجارة الدولية، وبلغت نسبته في عام 2011 حوالى 60 في المائة من مجموع الإنتاج العالمي. وكان للبلدان النامية في ذلك دور هام بين عامي 1980 و2010، إذ عمدت إلى زيادة حصتها من المبادلات التجارية بالبضائع من 25 إلى 47 في المائة وحصتها من الإنتاج العالمي من 33 إلى 45 في المائة. وتعمل البلدان النامية على توثيق العلاقات فيما بينها. وبين عامي 1980 و2011، ازدادت نسبة المبادلات التجارية بالبضائع بين بلدان الجنوب من 8 إلى 26 في المائة من مجموع المبادلات العالمية.

غير أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية يبقى أكبر اقتصاد في العالم وسيبقى كذلك في المستقبل القريب من حيث حجم الكتلة النقدية. وإذا تعثر انتعاش اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ولم تتمكن أوروبا من النهوض من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، لن ينجو العالم النامي من آثار هذا التعثر. وتتطلب التحديات التي يواجهها العالم، ومنها تغيّر المناخ وإجهاد النظم الإيكولوجية، مزيدًا من التعاون بين البلدان. ومع أن نهضة الجنوب تعيد تشكيل علاقات القوة على أكثر من صعيد، لن يكون من السهل حماية المكاسب التي تحققت نتيجة لجهود مضنية، ما دام التعاون متأخرًا واتخاذ القرارات الصعبة مؤجلاً.

وفي الواقع ما قد يدفع إلى المضي إلى أبعد من ذلك، إلى حيث القول إن في الشمال جزءًا من الجنوب وفي الجنوب جزءًا من الشمال. فالنُخب سواء أكانت من الشمال أم من الجنوب هي اليوم نُخب عالمية تربط بينها علاقات وثيقة، وقد استفادت من توليد الثروات الضخمة على مدى العقد الماضي، بفعل عوامل منها تسارع العولمة، وحصّلت العلم في الجامعات نفسها، وتعيش أسلوب الحياة نفسه، وربما تتشارك القيم نفسها.

ويضع تغيّر الاقتصاد العالمي في متناول التقدّم في التنمية البشرية فرصًا ويضعه أمام تحدّيات لم يسبق لها مثيل. فالهياكل الاقتصادية والسياسية العالمية في حالة تغيّر، بينما يواجه العالم مزيدًا من الأزمات المالية المتتالية، وتغيّر المناخ، والاضطراب الاجتماعي. وتبدو المؤسسات العالمية عاجزة عن التكيّف مع تغيّر موازين النفوذ، وتقديم الحلول العالمية العامة لمواجهة التحديات الإقليمية والعالمية، والاستجابة لضرورة تحقيق المساواة والاستدامة.

وفي هذه الظاهرة، مع المسارات الإنمائية المتنوّعة التي اتبعتها بلدان الجنوب، فرصة لإعادة النظر، فالمبادئ التي بُنيت عليها المؤسسات واسترشد بها صانعو السياسات في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، باتت تحتاج إلى تعديل، لا بل إلى إعادة بناء، وذلك بهدف استيعاب التنوّع في الأصوات ومصادر النفوذ، وإدامة التقدّم في التنمية البشرية على المدى البعيد. وهذه المبادئ تتطلب إعادة نظر، والمؤسسات العالمية تحتاج إلى المزيد من المرونة لإرساء اتجاهات تضع الإنسان في صدارة الاهتمامات وتسعى إلى بناء عالم تسوده العدالة والمساواة. وفي ظل تنوّع المسارات الإنمائية يتسع المجال للحوار، ويزداد الطلب عليه وعلى عملية إعادة هيكلة المؤسسات العالمية. وفي متناول العالم اليوم فرصة لابتكار أطر عالمية وإقليمية ووطنية للحكم قوامها مبادئ الديمقراطية والمساواة والاستدامة.

وتسهم مسارات التنمية في البرازيل والصين والهند وكذلك في بلدان لم تعرف المستوى نفسه من النجاح مثل بنغلاديش، وتركيا، وموريشيوس، في إعادة صياغة الأفكار حول كيفية تحقيق التنمية البشرية. فنجاح هذه البلدان يدعو إلى إعادة النظر في مفهوم السياسات «الصحيحة»، ولكنه يحمل أيضًا دروسًا قيّمة يمكن استقاؤها من تجربة البلدان الناجحة. ومن المسارات الإنمائية المتنوّعة، يمكن استخلاص

بعض المحركات والمبادئ الرئيسية، كتعميق دور الدولة في التنمية، وبذل جهود من أجل التنمية البشرية والرعاية الاجتماعية، والانفتاح على التجارة والابتكار. وبينما يتضمن التقرير إقرارًا بالآثار الإيجابية لنهضة الجنوب، يؤكد أيضًا على ضرورة تكريس الاستدامة والمساواة في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية للمستقبل. وقد شدّد تقرير التنمية البشرية لعام 2011 على أن استمرار التقدّم في التنمية سيكون صعبًا ما لم تُدرج شروط المساواة ومعالجة التدهور البيئي في مناقشات السياسة العامة. وفي أسوأ الأحوال، قد يؤدي الاستمرار في النسق الذي درج عليه المسار الإنمائي في ظل الأزمات البيئية إلى تبديد المكاسب التي حققتها بلدان الجنوب في التنمية البشرية أو إلى تعثر استدامتها.

والقلق بشأن المستقبل لا يقتصر على الجنوب فحسب بل يشغل الشمال أيضًا، حيث انخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع معدّلات البطالة، واللجوء إلى تدابير التقشف، تنذر بإضعاف القدرة على المضي في مستويات التنمية البشرية المرتفعة. ولم يعد بوسع النُخب الحاكمة سواء أكان في بلدان الجنوب أم في بلدان الشمال تجاهل هذه المخاطر التي تهدّد الرفاه الاجتماعي، في ظل ارتفاع أصوات المواطنين والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في الداخل وفي الخارج وعبر شبكات التواصل الاجتماعي، مطالبةً بالعدالة والمساءلة.

ولمعالجة هذه الوقائع الحالية والطارئة على العالم بأبحاث وافية وسياسات صائبة، لا بدّ من اتخاذ تدابير وإجراء تحاليل تؤدي إلى توسيع مفهوم التنمية البشرية. وتقرير التنمية البشرية بمجموعة الأدلّة التي يتضمنها يجب أن يواجه الواقع الجديد فلا يتوقف فقط عند قياس إمكانات الأفراد، بل يذهب إلى أبعد من ذلك نحو قياس الإمكانات والمشاغل والمواقف على مستوى المجتمع ككل. فالإنجازات الفردية في الصحة والتعليم والدخل على أهميتها لن تضمن التقدّم في التنمية البشرية إذا أعاقت الظروف الاجتماعية إنجازات الأفراد واختلفت المواقف بشأن التقدّم. وما تشهده الدول العربية من اضطرابات هو تذكير بأن الشعوب، ولاسيّما الشباب الذين يفوقون الأجيال السابقة في التحصيل العلمي والوضع الصحي، باتوا الآن يصرّون على أن يكون لهم فرص للعمل الكريم، وصوت في الشؤون التي تؤثر على حياتهم، ومعاملة لائقة ملؤها الاحترام في مجتمعاتهم.

وترتكز فكرة التماسك الاجتماعي والاندماج الاجتماعي، التي هي هدف معلن في استراتيجيات التنمية في بلدان مثل البرازيل، على وقائع كثيرة تدلّ على ما يمكن أن يحققه المجتمع المتماسك في التنمية البشرية. والمجتمعات التي تنعم بالمساواة تفوق المجتمعات التي تعاني من عدم المساواة في أدائها في جميع مقاييس التنمية البشرية، من معدّلات حمل المراهقات إلى معدّلات الانتحار. وهذه النتيجة هي خلاصة دراسات أجريت على بلدان متقدّمة وبلدان نامية. وهذه الأوجه الإنمائية التي تعني المجتمع بأسره لم تنل حقها من الاهتمام في المسارات الإنمائية السابقة، ولكنها عناصر أساسية لاستمرار أي مسار إنمائي ونجاحه على المدى الطويل.

مساعدة بلدان أخرى للحاق بركب التقدّم

لم تعم نهضة الجنوب بعد جميع البلدان النامية، فبعض البلدان لا تزال خارج إطار المشاركة الكاملة فيها. فقد بقيت حركة التغيير بطيئة في ما لا يقل عن 49 بلدًا من أقل البلدان نموًا، ولاسيما في البلدان غير الساحلية أو البعيدة عن الأسواق العالمية. غير أن بلدانًا كثيرة بدأت تستفيد من حركة التجارة والاستثمار ورأس المال ونقل التكنولوجيا بين بلدان الجنوب. وتسربت آثار النمو الإيجابية، مثلاً، من الصين إلى بلدان أخرى، ولاسيما البلدان الشريكة في التجارة، فعوّضت بعض الشيء عن ضعف الطلب من البلدان المتقدّمة. وتشير التقديرات إلى أن النمو في البلدان المنخفضة الدخل لم يكن ليسجل المعدل نفسه في الفترة 2007-2010، بل أقل بحوالى 0.3 إلى 1.1 نقطة مئوية لو شهدت الصين والهند تراجعًا في النمو على غرار ما حدث في البلدان المتقدمة[2].

وقد استفادت بلدان كثيرة من الآثار الإيجابية التي تسربت إليها من النمو لدفع عجلة التنمية البشرية في قطاعات هامة، ولاسيّما في التعليم والصحة. وتقوم شركات من الهند، مثلاً، بتأمين الأدوية، والمعدّات الطبية، ومنتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار معقولة لبلدان في أفريقيا. وتقوم شركات من البرازيل وجنوب أفريقيا أيضًا بدور مماثل مع بلدان أخرى.

الإنجازات الفردية في الصحة والتعليم والدخل على أهميتها لن تضمن التقدّم في التنمية البشرية إذا أعاقت الظروف الاجتماعية إنجازات الأفراد واختلفت المواقف بشأن التقدّم

الضغوط التنافسية متزايدة

غير أن الصادرات التي تأتي من بلدان كبيرة هي مصدر آثار سلبية أيضًا. فالبلدان الكبيرة هي مصدر ضغوط تنافسية حادة قد تؤدّي إلى تقويض عملية التنوّع الاقتصادي والتطوير الصناعي في البلدان الصغيرة. لكن الواقع لا يخلو من أمثلة عن انتعاش صناعي جاء على أثر منافسة شديدة تعرّض لها الاقتصاد. فعلاقة المنافسة اليوم يمكن أن تتحوّل إلى علاقة تكامل في المستقبل. ويتوقف الانتقال من المنافسة إلى التعاون على اعتماد سياسات تمكّن الجهات المحلية من جني أفضل النتائج من الوضع الجديد.

وتزداد أهمية السوق المحلية في تحريك النمو في بلدان الجنوب. ويزداد حجم الطبقة الوسطى والدخل الوسطي. وتشير التقديرات إلى أن قيمة الاستهلاك السنوي في الأسواق الناشئة ستصل إلى 30 تريليون دولار بحلول عام 2025. وفي ذلك الحين، ستبلغ حصة الجنوب ثلاثة أخماس من مليار أسرة تتقاضى أكثر من 20,000 دولار في السنة. غير أن هذا الانتعاش لن يكون شاملاً بل سيتعثر باستمرار بؤر كبيرة من الحرمان. واستمرار هذه الفوارق هو عقبة، ليس فقط أمام تعميم فوائد النمو، بل أمام استدامة التقدّم، إذ توفر أرضًا خصبة للاضطراب السياسي والاجتماعي.

وتؤدي هذه الاتجاهات إلى بناء عالم أكثر توازنًا، ينعم ببيئة أكثر تداخلاً ونشاطًا، فلا يعود مركزه من البلدان الصناعية وأطرافه من البلدان الأقل نموًا.

وعلى المستوى العالمي والإقليمي، لم تعد المرحلة الانتقالية التي يمر بها العالم خفية على أحد. غير أن مهمة القادة والأكاديميين هي في صياغة مبادئ وبناء مؤسسات ووضع توصيات تضمن ثبات الخطوات المقبلة نحو عالم أكثر عدالة واستدامة، هي على ما يبدو، مهمة صعبة. وقد يكون من أسباب ذلك التغيّر الذي يبلغ من السرعة حدًا يبدو معه كل تقييم مشترك مهمة مستحيلة وكل عمل جماعي مجرد وهم. ويتضمن تقرير التنمية البشرية لعام 2013 مساهمة في المناقشات الدائرة، إذ يقدّم تقييمًا موضوعيًا للظروف العالمية الحالية ويقترح مبادئ ومفاهيم تساعد في الانتقال بعالم متنوّع نحو استراتيجيات للتنمية البشرية ترتقي إلى مستوى تحديات القرن الحادي والعشرين، وتصلح للحد من الفقر أو القضاء عليه، وتحقق تقدمًا يستفيد منه الجميع.

السياسات والشراكات والمبادئ

كيف استطاعت بلدان كثيرة في الجنوب تحويل آفاق التنمية البشرية؟ يُلاحظ أن معظم هذه البلدان التقت على ثلاثة محركات هامة للتنمية البشرية هي: الدولة الإنمائية الفاعلة، واختراق الأسواق العالمية، والابتكار في السياسة الاجتماعية. وهذه المحركات لا تستمدّ من تصوّرات نظرية حول كيفية تفعيل عملية التنمية، لكنها كانت ثمرة التحوّل الملموس في التجارب الإنمائية في بلدان كثيرة. والواقع أن هذه البلدان كثيرًا ما تخلّت عن النُهج المحدّدة مسبقًا وإملاءات النهج المتّبعة، ونأت بنفسها عن الوصفات العمومية المفروضة من مصدر واحد، وابتعدت عن نهج رفع الضوابط المطلق الذي نادى به توافق آراء واشنطن.

المحرك الأول: الدولة الإنمائية الفاعلة

تتولّى الدولة الفاعلة والمسؤولة وضع السياسات للقطاعين العام والخاص، مستندة إلى رؤية ثاقبة وقيادة قوية، ومعايير مشتركة، وقوانين ومؤسسات تبني الثقة والتماسك للمستقبل. ويتطلب تحقيق التحوّل بخطى ثابتة من الأمم العمل على وضع نهج منسّق ومتوازن للتنمية. والدول التي نجحت في تحقيق نمو مطّرد في الدخل وتحسّن ثابت في التنمية البشرية لم تتبع الوصفة نفسها، بل وضعت سياسات مختلفة تناولت ما تواجهه من تحديات تنظيم السوق، وتشجيع الصادرات، والتنمية الصناعية، والتقدّم التكنولوجي. ومن الضروري التركيز على الإنسان في تحديد الأولويات وتأمين الفرص مع الحرص على حماية الأفراد من مخاطر التراجع. فباستطاعة الحكومات أن تدعم القطاعات التي لم تكن لتنهض بدون هذا الدعم في ظل العوائق الموجودة في الأسواق. ومع أن من مخاطر هذا الاتجاه تشجيع السعي إلى الأرباح والمحاباة، فقد مكّن بلدانًا عديدة في الجنوب من تحويل صناعات كانت تفتقر إلى الكفاءة إلى محركات مهّدت لنهضة الاقتصاد من خلال الصادرات عندما قررت البلدان التوجه إلى مزيد من الانفتاح.

وفي المجتمعات الكبيرة والمعقدة ما من سياسة تضمن نتائج مؤكدة. لذلك، من الضروري أن تأخذ الدول منحى عمليًا وتعمد إلى اختبار مجموعة من النُهج قبل أن تقرر اتباع نهج معيّن. ومن النماذج البارزة في هذا السياق، تركيز الدولة التي ترعى الإنسان على توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية الأساسية. فالاستثمار في إمكانات البشر، من خلال الصحة والتعليم وغيرهما من الخدمات العامة، ليس ملحقًا بعملية النمو بل هو جزء أصيل منها. والزيادة السريعة في فرص العمل اللائق هي عنصر أساسي من عناصر النمو، لكنها أيضًا ركيزة هامة من ركائز التنمية البشرية.

المحرك الثاني: اختراق الأسواق العالمية

أدت الأسواق العالمية دورًا هامًا في حفز التقدّم. فقد اعتمدت البلدان الحديثة العهد في التصنيع استراتيجية تقضي "باستيراد ما للعالم خبرة به وتصدير ما يحتاج إليه". ويبقى الأهم هو شروط التعامل مع هذه الأسواق، إذ تبقى العائدات المحققة منها محدودة ما لم يكن أساسها الاستثمار في الأفراد. فالنجاح ليس نتيجة لانفتاح مفاجئ على الأسواق، بقدر ما هو ثمرة اندماج تدريجي في الاقتصاد العالمي يجري على مراحل، ويرافقه استثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية حسب الظروف المحلية. وقد نجحت الاقتصادات الصغيرة في التركيز على المنتجات التي تتميز بها، لكنّ هذا النجاح كثيرًا ما يكون ثمرة أعوام من الدعم تقدّمه الدولة للكفاءات المتوفرة أو لخلق مؤهلات جديدة.

المحرك الثالث: الابتكار في السياسات الاجتماعية

قليلة هي البلدان التي تمكنت من الحفاظ على النمو السريع المطّرد من غير استثمارات عامة كبيرة، ليس فقط في البنية التحتية، بل في التعليم والصحة. ويجب أن يكون الهدف خلق علاقة من التآزر بين النمو والسياسة الاجتماعية. فالبلدان التي لا تعاني من فوارق كبيرة في الدخل تستفيد من النمو بفعالية في الحد من الفقر أكثر من البلدان التي تشهد فوارق كبيرة. وتحقيق المساواة بين المجموعات الدينية والإثنية والعرقية المختلفة يسهم أيضًا في القضاء على الكثير من أسباب الصراعات الاجتماعية.

ويسهم التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتمكين القانوني والتنظيم الاجتماعي في تمكين الأفراد من المشاركة في النمو. والتوازن بين القطاعات، ولاسيما الاعتناء بالقطاع الريفي، والسرعة في زيادة فرص العمل وطبيعتها، من العوامل الأساسية في تحديد مدى مساهمة النمو في توزيع الدخل. غير أن الأدوات الأساسية للسياسة الاجتماعية قد لا تنجح في تمكين المجموعات المحرومة، فينتفض الفقراء للتعبير عن همومهم، بينما لا تضمن الحكومات دائمًا وصول الخدمات إلى كل فرد. فالسياسة الاجتماعية يجب أن تكون سياسة شاملة للجميع، لأن عدم التمييز والتساوي في المعاملة من أهم عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويستلزم ذلك تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع لأنّ هذه الخدمات هي أساس للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، إذ تؤدي إلى تكوين قوى عاملة تتمتع بالصحة الجيدة وبالتحصيل العلمي. وليس من الضروري أن يتولّى القطاع العام تأمين جميع هذه الخدمات، لكن مسؤولية الدولة هي ضمان حصول كل مواطن على المقوّمات الأساسية للتنمية البشرية.

وخطة التنمية التي تحقق التغيير هي خطة متعدّدة الأوجه. فهي تسهم في زيادة الأصول لصالح الفقراء من خلال زيادة الإنفاق العام على الخدمات الأساسية، وهي تحسّن عمل مؤسسات الدولة والمؤسسات الاجتماعية بهدف تحقيق النمو والمساواة على حد سواء، وهي تزيل الحواجز الاجتماعية والبيروقراطية التي تعوق المشاركة في النشاط الاقتصادي والحراك الاجتماعي، وهي تضمن مساءلة القادة، ومشاركة المجتمعات في تحديد أولويات الميزانية وتعميمها.

مزيد من الزخم

لقد حققت بلدان عديدة من الجنوب نجاحًا كبيرًا. لكن هذا النجاح ليس مضمونًا في المستقبل حتى للبلدان التي حققت أفضل أداء في الماضي. فكيف لبلدان الجنوب أن تستمر في التقدم في التنمية البشرية؟ وكيف لهذا التقدّم أن يشمل بلدانًا

النجاح ليس نتيجة لانفتاح مفاجئ على الأسواق، بقدر ما هو ثمرة اندماج تدريجي في الاقتصاد العالمي يجري على مراحل، ويرافقه استثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية

قليلة هي البلدان التي تمكنت من الحفاظ على النمو السريع المطّرد من غير استثمارات عامة كبيرة، ليس فقط في البنية التحتية، بل في التعليم والصحة

أخرى؟ وفي محاولة للإجابة، يقترح هذا التقرير أربعة مجالات للعمل هي: تحقيق المساواة، وإعلاء الصوت وضمان حق المشاركة للجميع والمساءلة، ومواجهة التحديات البيئية، ومعالجة التغيّرات الديمغرافية. ويشير هذا التقرير إلى خطورة التأخر في اتخاذ إجراءات حاسمة على صعيد السياسة العامة ويدعو إلى مزيد من الطموح في السياسات المعتمدة.

لن تأتي مسارات التنمية البشرية على الصعيد الوطني بالنتائج المنشودة ولن تحقق الاستدامة ما لم يشارك الأفراد مشاركة حقيقية في الأحداث والإجراءات التي تؤثر على حياتهم

مزيد من المساواة

المساواة، بين المرأة والرجل وكذلك بين سائر المجموعات، هي بحد ذاتها هدف هام، ولكنها أيضًا ضرورة لتحقيق مختلف أبعاد التنمية البشرية. ومن الأدوات الفاعلة لتحقيق هذه الغاية التعليم الذي يزوّد الأفراد بالثقة في النفس، ويتيح لهم فرص عمل أفضل، ويمكّنهم من المشاركة في المناقشات العامة ومطالبة الحكومات بالرعاية الصحية، والأمن الاجتماعي، وسائر الحقوق.

وللتعليم أيضًا آثار على الصحة ومعدّل الوفيات. وتظهر الأبحاث التي أجريت لأغراض هذا التقرير أن تحسين تعليم المرأة أكثر أهمية لحياة الطفل من رفع دخل الأسرة. وتشير الإسقاطات إلى أن الإجراءات التي تتخذ على مستوى السياسة العامة تحدث مفعولاً أقوى في البلدان والمناطق حيث ضعف التعليم. ولعلّ من انعكاسات هذا الواقع على السياسة العامة، تحويل الجهود التي تُبذل لرفع مستوى دخل الأسر إلى تدابير لرفع مستوى تعليم الفتيات.

ويدعو هذا التقرير إلى مزيد من الطموح في وضع السياسات. فسيناريو التقدّم السريع يظهر أن بإمكان البلدان التي تحلّ في مرتبة منخفضة حسب دليل التنمية البشرية أن تقترب من البلدان التي تحلّ في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جدًا. وبحلول عام 2050، قد يرتفع دليل التنمية البشرية بنسبة 52 في المائة في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (من 0,402 إلى 0,612) وبنسبة 36 في المائة في جنوب آسيا (من 0,527 إلى 0,714). وللإجراءات التي تتخذ على مستوى السياسة العامة أثر إيجابي أيضًا على مكافحة الفقر، الذي يرجح أن يزداد في حال التأخر في اتخاذ مثل هذه الإجراءات، ولاسيما في البلدان التي تحلّ في مراتب منخفضة حسب دليل التنمية البشرية والمعرّضة للفقر. وأيّ إخفاق في اعتماد سياسات طموحة لتعميم التعليم الابتدائي سيؤثر سلبًا على الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية للأجيال المقبلة.

إعلاء الصوت والمشاركة والمساءلة

لن تأتي مسارات التنمية البشرية على الصعيد الوطني بالنتائج المنشودة ولن تحقق الاستدامة ما لم يشارك الأفراد مشاركة حقيقية في الأحداث والإجراءات التي تؤثر على حياتهم. ويجب أن تكون للأفراد القدرة على توجيه عملية صنع السياسة العامة، والتأثير على نتائجها. ويجب تمكين الشباب خصوصًا من التطلّع إلى المزيد من الفرص الاقتصادية، ومن المشاركة السياسية، ومن المساءلة.

وتلمّ بالشعوب في الشمال وفي الجنوب حالة من الاستياء العارم، وهم يطالبون بمزيد من الفرص، وبإسماع صوتهم معبّرين عن مشاغلهم، وبحقهم في توجيه السياسة العامة بهدف ضمان الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية والرقي الاجتماعي. والشباب هم من أكثر الفئات فعالية ونشاطًا على هذا الصعيد، فمن أسباب هذا الاستياء قلّة فرص العمل المتوفّرة للشباب من ذوي التحصيل العلمي. والتاريخ زاخر بانتفاضات شعبية ضد حكومات تجاهلت هذه المطالب. وأيّ تجاهل قد يؤدي إلى تعثر التنمية البشرية، لأن الاضطراب يعوق النمو والاستثمار، فتجبر الحكومات الأوتوقراطية على تخصيص الموارد لحفظ الأمن والنظام العام.

ولا يمكن التكهن متى ينفد صبر المجتمعات. فالاحتجاجات الشعبية، ولاسيّما تلك التي ينظمها المتعلّمون، تندلع عندما يشعرون أنهم مستبعدون عن دائرة التأثير السياسي، وعندما يشعرون أيضًا أنه لم يعد لديهم ما يخسرونه إذا دخلوا في هذه التحركات في ظل تدهور الحالة الاقتصادية. عندئذ يسهل تنسيق هذه الأشكال من المشاركة السياسية "التي تكلّف جهودًا مضنية" عبر قنوات الاتصال الجماهيري الحديثة.

مواجهة التحديات البيئية

المخاطر البيئية، ومنها تغيّر المناخ، ونزع الغابات، وتلوّث المياه والهواء، والكوارث الطبيعية، هي مخاطر تحدق بكل إنسان، لكنّ

أشد عواقبها تصيب البلدان والمجتمعات الفقيرة. وفي ظل ما يشهده الكوكب من تغيّر في المناخ، تتزايد المخاطر البيئية حدّة، وتتفاقم الخسائر في النظم الإيكولوجية، فتؤثر على سبل العيش، ولاسيما سبل عيش الفقراء.

ومع أن البلدان التي تحلّ في مرتبة منخفضة من حيث دليل التنمية البشرية هي أقلّ البلدان مساهمة في تغيّر المناخ، تتعرّض لأشدّ الأضرار في الإنتاج الزراعي وفي سبل معيشة السكان من جراء انخفاض معدّل الأمطار السنوي وتفاوته. وليس حجم هذه الأضرار سوى دليل على ضرورة اتخاذ تدابير للتكيّف مع تغيّر المناخ. وأي تأخر عن اتخاذ الإجراءات اللازمة سيرتب على العالم تكاليف باهظة، تزداد كلّما طال التأخير. ويتطلب تحقيق الاستدامة في الاقتصادات والمجتمعات سياسات جديدة وتغييرات في الأنظمة توفّق بين أهداف التنمية البشرية وما يستلزمه تغيّر المناخ من تدابير لتخفيض الانبعاثات، واستراتيجيات لتحصين المناعة، وآليات مبتكرة للتمويل في إطار من الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

معالجة التغيّرات الديمغرافية

بين عامي 1970 و2011، ازداد عدد سكان العالم من 3,6 مليارات إلى سبعة مليارات نسمة. ومع ارتفاع مستوى التحصيل العلمي، سيتباطأ معدّل النمو السكاني تدريجيًا. ولا تتأثر آفاق التنمية بعدد السكان فحسب، بل بتركيبتهم العمرية أيضًا. ومن الشواغل الهامة التي تطرح على مستوى البلد معدّل الإعالة، ويحسب بقسمة عدد الصغار وعدد المسنين على مجموع السكان في سن العمل، أي في الفئة العمرية من 15 إلى 64 سنة.

وحتى تستفيد البلدان في المناطق الفقيرة من "العائد الديمغرافي" مع ارتفاع عدد السكان في سن العمل، عليها أن تتخذ إجراءات فاعلة لتحقيق هذه الغاية على مستوى السياسة العامة[3]. فتعليم الفتيات هو وسيلة هامة للاستفادة من العائد الديمغرافي. فالمرأة المتعلّمة تنجب عددًا أقل من الأطفال، وأطفالها يحظون بالرعاية الصحية الجيدة وبالتحصيل العلمي. وفي العديد من البلدان تتقاضى المرأة المتعلّمة أجرًا يفوق ما يحصل عليه العمال غير المتعلّمين.

أما المناطق الغنية في الجنوب، فتواجه مشكلة مختلفة، لأن نسبة المسنين فيها تزداد بينما تنخفض نسبة السكان الذين هم في سن العمل. وفي هذا السياق، لا يمكن تجاهل أهمية معدّل شيخوخة السكان، لأن البلدان النامية إذا بقيت في حالة الفقر، لن يكون من السهل عليها تلبية حاجات سكانها من المسنين. وأمام العديد من البلدان النامية اليوم فرصة للاستفادة من العائد الديمغرافي.

غير أن الاتجاهات الديمغرافية ليست صنيعة القدر وحسب. فهي اتجاهات يمكن تعديلها، ولاسيما بواسطة سياسات التعليم. ويطرح هذا التقرير سيناريوهين للفترة 2010-2050، هما سيناريو الحالة المرجعية، ويفترض أن تستمر الاتجاهات الحالية في التعليم، وسيناريو المسار السريع، ويفترض أن تضع البلدان التي تنطلق من أدنى المستويات أهدافًا طموحة في التعليم. ففي البلدان التي تحلّ في مرتبة منخفضة من حيث دليل التنمية البشرية، يفترض في إطار سيناريو المسار السريع أن يسجل معدّل الإعالة انخفاضًا يفوق بمرتين الانخفاض المفترض في ظل سيناريو الحالة المرجعية. ومن شأن السياسات الطموحة في التعليم أن تسمح للبلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والمتوسطة، بتخفيض الارتفاع المتوقع في معدّل الإعالة لديها، وذلك تحضيرًا لتيسير الانتقال إلى مرحلة شيخوخة السكان.

وتتطلب مواجهة التحديات الديمغرافية رفع مستويات التحصيل العلمي، وتيسير فرص العمل المنتج، والحد من البطالة، وتعزيز إنتاجية سوق العمل، وزيادة المشاركة في القوى العاملة، ولاسيما مشاركة النساء والمسنين.

الحكم والشراكة في عصر جديد

تتيح نهضة الجنوب فرصًا وتطرح تحديات، في ظل المشاكل الضخمة التي يعيشها عالم يسير نحو المزيد من الترابط. ومن المهام الكثيرة الصعبة معالجة تغيّر المناخ، واستخدام الإرث العالمي، وتنظيم التجارة والتمويل والهجرة، فلهذه التحديات نتائج لا تقتصر على بلد دون آخر. وإذا كان من الممكن تأمين بعض عناصر السلع العالمية العامة على مستوى المناطق، فالكفاءة في تأمين هذه السلع تتطلّب تنسيقًا وتعاونًا بين أطراف متعدّدة. وللتوصل إلى اتفاقات بهذا الشأن، لا بدّ من إجراء مداولات

إقليمية أو عالمية لا تستثنى منها بلدان الشمال ولا بلدان الجنوب الصاعد. فالموقع الذي بلغته بلدان الجنوب حاليًا يخوّلها المساهمة، ليس في تأمين الموارد المالية لدعم عمليات التنسيق والتعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف فحسب، بل المساهمة في المداولات لنقل تجاربها الناجحة في إنجازات التنمية البشرية والسياسات العملية في الكثير من المجالات.

لقد أنشأت بلدان الجنوب مؤسسات جديدة واتخذت ترتيبات منها الاتفاقات التجارية والآليات المالية الثنائية والإقليمية. ونتيجة لذلك، أصبحت أنظمة الحكم الدولي خليطًا من الهياكل القديمة والترتيبات الجديدة. ويتوقع أن يشهد المستقبل مزيدًا من التنوّع على هذا الصعيد، بحيث يجري التعاون ضمن شبكة معقدة ومتشعبة من العلاقات الثنائية والإقليمية والعالمية.

أن المشاركة الموسّعة من الجنوب في المداولات الحكومية الدولية هي مصدر قوة لهذه المداولات، وكذلك مصدر للمزيد من الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية، وبالتالي مساهمة فعالة في اقتراح حلول مجدية لمشاكل يواجهها العالم بأسره

والمؤسسات والمبادئ التي يرتكز عليها نظام الحكم الدولي حاليًا مصمّمة لعالم بات بعيدًا عن الواقع الجديد. فالمؤسسات القائمة لا تمثل الجنوب بالمستوى المطلوب. وإذا أريد للمؤسسات الدولية أن تستمر، من الضروري أن تتحوّل إلى مؤسسات قادرة على تمثيل الجميع، وأن تحقق المزيد من الشفافية، وتكون مستعدّة للخضوع للمساءلة. والواقع أن المشاركة الموسّعة من الجنوب في المداولات الحكومية الدولية هي مصدر قوة لهذه المداولات، وكذلك مصدر للمزيد من الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية، وبالتالي مساهمة فعالة في اقتراح حلول مجدية لمشاكل يواجهها العالم بأسره.

وفي خضم هذا التغيّر، يبدو من المنطقي أن تحرص الحكومات على عدم المساس بالسيادة الوطنية. وفيما يبدو هذا الحرص في محلّه أحيانًا، يبقى أساسه افتراض "الخسارة مقابل كل مكسب". ولعلّ الحل الأفضل هو في استراتيجية "السيادة المسؤولة"، وتقضي بأن تلتزم الدول بالتعاون الدولي الذي قوامه العدالة، والقانون، والمساءلة، وأن تنخرط في المساعي الجماعية التي تحقق الرفاه العالمي. كما تتطلب السيادة المسؤولة أن تسعى الدول إلى صون حقوق الإنسان لمواطنيها. ووفقًا لهذا المنظور، لا تعود السيادة حقًا فحسب، بل مسؤولية أيضًا.

وللوضع الراهن آثار بالغة على تأمين السلع العامة. ومن المجالات التي تتطلب اهتمامًا عاجلاً التجارة والهجرة وتغيّر المناخ. وفي بعض الحالات يمكن تأمين السلع العامة عن طريق مؤسسات إقليمية، تستطيع تجنّب التكتّلات التي تعوق التقدم أحيانًا في المنتديات المتعدّدة الأطراف. غير أن تزايد التعاون الإقليمي له سيئاته أيضًا، إذ يزيد من تشعب الإطار المؤسسي القائم وتجزؤه وتعدد فروعه. وهكذا تكون المهمة الصعبة في التنسيق ضمن التعدّدية، بحيث تتمكن المؤسسات على جميع المستويات من العمل في إطار من التعاون الموسّع.

ومؤسسات الحكم الدولية مسؤولة ليس فقط أمام الدول الأعضاء، بل أمام المجتمع المدني العالمي أيضًا. ولمنظمات المجتمع المدني دور بالغ الأهمية في الحرص على الشفافية ووضع القوانين على الصعيد العالمي بشأن قضايا مثل المساعدات، والديون، وحقوق الإنسان، والصحة، وتغيّر المناخ. وتستفيد شبكات المجتمع المدني حاليًا من وسائل الإعلام الجديدة وتكنولوجيا الاتصالات. لكن علامات استفهام كثيرة تلاحق شرعية هذه المنظمات، وطبيعتها ومدى خضوعها للمساءلة. وتبقى شرعية الحكم الدولي في المستقبل رهنًا بحس الالتزام لدى مؤسسات الحكم كما لدى مجموعات المواطنين والمجتمعات المحلية والاستعداد للتجاوب والعمل معًا.

أولويات العصر الجديد

وسط هذه التغيّرات، تبقى المبادئ الأساسية للتنمية البشرية هي الأساس. والهدف هو دائمًا نفسه، توسيع خيارات كل إنسان وإمكاناته، أينما وُجد. وقد أظهرت بلدان كثيرة من الجنوب حتى الآن ما بالإمكان تحقيقه، ولكن الطريق أمامها لا تزال طويلة. ويقترح التقرير خمسة استنتاجات رئيسية للأعوام المقبلة.

القوة الاقتصادية في الجنوب الصاعد يجب أن يرافقها التزام تام بالتنمية البشرية

الاستثمار في التنمية البشرية ليس ضرورة أخلاقية فحسب، بل هو خيار مبرر لأن الصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي هي عوامل أساسية للنجاح في ظل اقتصاد عالمي سريع التغيّر تسوده المنافسة. والاستثمار في التنمية البشرية يجب أن يكون موجهًا لصالح الفقراء، فيفسح

لهم المجال لدخول الأسواق ويتيح لهم مزيدًا من فرص العيش اللائق. فالفقر هو حالة تتعارض مع أبسط مبادئ العدالة، ومكافحته بإجراءات حازمة هي مهمّة ممكنة وواجبة على حد سواء.

ويتطلب صنع السياسات الفعالة تركيزًا على إمكانات المجتمع أيضًا، وليس فقط على إمكانات الأفراد. فالأفراد يعيشون في مؤسسات اجتماعية، قد تعزز طاقاتهم أو تكبحها. والسياسات التي تغيّر الممارسات الاجتماعية التي تكبح طاقة الفرد، كالتمييز بين الجنسين، والزواج المبكر، وشرط المهر، تضع في متناول الأفراد فرصًا لتنمية طاقتهم وإثرائها.

البلدان الأقل تقدّمًا يمكن أن تتعلّم وتستفيد من نجاح الاقتصادات الناشئة من الجنوب

يتيح تراكم الاحتياطي المالي والثروة السيادية بمبالغ غير مسبوقة في الشمال وفي الجنوب فرصة للإسراع في التقدّم وتيسيره للجميع. وينبغي تخصيص جزء من هذه الأموال لتعزيز التنمية البشرية والحد من الفقر. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تستفيد حركة التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب من الأسواق الخارجية بطرق جديدة تعزز فرص التنمية، كالمشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

وازدهار التجارة بين بلدان الجنوب يمكن أن يضع الأسس اللازمة لنقل القدرات الصناعية إلى بلدان ومناطق أخرى أقل نموًا. وقد نُفّذت مؤخرًا مشاريع مشتركة بين الصين والهند، وأطلقت استثمارات صناعية في أفريقيا، هي بمثابة البداية لقوّة آخذة في التوسّع. وتؤمن الشبكات الدولية للإنتاج فرصًا للإسراع في التنمية إذ تزوّد البلدان بحوافز قوية للانتقال إلى طرق أكثر تطوّرًا في الإنتاج.

مؤسسات جديدة للتكامل الإقليمي وتعزيز العلاقات بين بلدان الجنوب

يمكن للمؤسسات والشراكات الجديدة أن تساعد البلدان في تبادل المعارف والتجارب ونقل التكنولوجيا. كما يمكن بناء مؤسسات جديدة تُعنى بتعزيز التجارة والاستثمار، وتسهيل تبادل التجارب بين بلدان الجنوب. ومن الإجراءات الممكنة تشكيل لجنة للجنوب تأتي برؤية جديدة حول كيفية تحويل التنوّع في الجنوب إلى قوة للتضامن.

تمثيل الجنوب والمجتمع المدني قوة لمواجهة التحديات العالمية

تؤدي نهضة الجنوب إلى مزيد من التنوّع في الأصوات على الساحة العالمية. وفي ذلك فرصة لبناء مؤسسات للحكم تمثل الجميع وتستفيد من التنوّع لإيجاد حلول عالمية لمشاكل يواجهها العالم بأسره.

ومن الضروري وضع مبادئ توجيهية للمنظمات الدولية تأخذ بتجارب بلدان الجنوب. وإنشاء مجموعة العشرين هو خطوة هامة في هذا الاتجاه، غير أن المساواة في التمثيل لصالح بلدان الجنوب لا تزال ضرورية في مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة الأمم المتحدة، وسائر الهيئات الدولية.

وتستعين المنظمات والحركات الناشطة في المجتمع المدني بوسائل الإعلام لنشر نداءاتها من أجل العدالة والإنصاف في الحكم. وانتشار هذه الحركات ونشاطها دفاعًا عن حقوق ومطالب أساسية إنما هو دعوة ملحة لمؤسسات الحكم إلى اعتماد مبادئ أكثر ديمقراطية لتمثيل الجميع. فلبناء عالم ينعم بالعدالة ويخلو من عدم المساواة، لا بدّ من إفساح المجال أمام التنوّع في الأصوات واعتماد نظام للمداولات العامة.

نهضة الجنوب مزيد من الفرص لتأمين السلع العامة

تستلزم الاستدامة في العالم استمرارًا في تأمين الإمدادات الكافية من السلع العالمية العامة. ومن أهم ما يواجهه العالم اليوم تعدّد القضايا الطارئة، مثل ضرورة التخفيف من آثار تغيّر المناخ، ومواجهة حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي، ومكافحة الإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية. وفي ظل هذه القضايا التي تتطلب حلولاً عالمية، لا يزال التعاون الدولي في مجالات كثيرة يتراوح بين البطء والتعثر. وتتيح نهضة الجنوب فرصًا جديدة لمزيد من الفعالية في تأمين السلع العامة ولحل القضايا الكثيرة التي يتخبط فيها العالم اليوم.

والطابع العام أو الخاص للسلعة ليس صفة ملازمة لها، بل صفة تكتسبها بفعل التركيبات الاجتماعية، فتصبح خيارًا على صعيد السياسة

يتيح تراكم الاحتياطي المالي والثروة السيادية بمبالغ غير مسبوقة في الشمال وفي الجنوب فرصة للإسراع في التقدّم وتيسيره للجميع

تتيح نهضة الجنوب فرصًا جديدة لمزيد من الفعالية في تأمين السلع العامة ولحل القضايا الكثيرة التي يتخبط فيها العالم اليوم

العامة. ومن مسؤوليات الحكومة التدخل عند التقصير في تأمين السلع العامة على الصعيد الوطني، ولكن عندما تحدث مشكلة ذات بُعد عالمي يصبح التعاون الدولي ضرورة، ولا يتحقق إلا بفعل إرادة مشتركة بين العديد من الحكومات. وإزاء التحديات الكثيرة الملحة، يتطلب تحديد ما هو عام وما هو خاص حسًا قويًا وملتزمًا في القيادة على صعيد الأفراد والمؤسسات.

* * *

وتقرير التنمية البشرية لعام 2013 يتناول الظروف العالمية الحالية ويرسم مسارًا يسلكه صانعو السياسات والمواطنون للعيش في عالم يزداد ترابطًا ويواجه تحديات ملحة. كما يتناول التقرير التغيّرات في موازين النفوذ والصوت والثروة في العالم، ويحدّد السياسات والمؤسسات الجديدة اللازمة لمعالجة الوقائع التي يشهدها القرن الحادي والعشرون، وتحقيق التنمية البشرية في إطار من المساواة والاستدامة والاندماج الاجتماعي. فالتقدّم في التنمية البشرية يستلزم إجراءات ومؤسسات على الصعيدين العالمي والوطني. فعلى الصعيد العالمي، لا بدّ من تجديد الأطر المؤسسية وإصلاحها لحماية إمدادات السلع العالمية العامة. وعلى الصعيد الوطني، لا بدّ من التزام الحكومات بالعدالة الاجتماعية، والتخلّي عن السياسات التكنوقراطية التي تنطلق من "مبدأ تطبيق النهج الواحد على الجميع"، لأنها بعيدة عن الواقع وتفتقر إلى الفعالية، وتتعارض مع تنوّع الخصوصيات والثقافات والمؤسسات بين بلد وآخر. غير أن المبادئ العامة التي يشمل تأثيرها الجميع كالتماسك الاجتماعي، والتزام الدولة بتأمين التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، والانفتاح على التكامل التجاري، هي اليوم، على ما يتضح، وسائل فعالة لتحقيق الاستدامة والمساواة في التنمية البشرية.